تحليل أثر التدفقات المالية الداخلة والخارجة على الخدمات السياحية بدول شمال إفريقيا.

Analysis of the Impact of Financial Inflows and Outflows on Tourism Services in North African Countries

ط د. شعلال ميلود[1]
جامعة الشلف – الجزائر
chaalalmiloud@yahoo.fr

أ د. راتول محمد
جامعة الشلف – الجزائر
ratoulmed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 14 /2019/02
تاريخ النشر: 05 /03 / 2019

Abstract:

In view of the impact of the entry and exit of financial flows in any economy, we considered that through this research we analyze this impact on the tourism services sector in North Africa. The objective of this research is to analyze the reality of tourist services in North Africa, Of data by presenting statistical data and then analyzing them economically.

And we get through it several results, including:

- The most important financial flows into North African countries take the form of FDI.
- Tourism in North Africa has not received the attention it deserves as an alternative economic sector.

Keywords: Financial Flows, Tourism & Tourism Services, North Africa.

مقدمة:

إن التدفقات المالية تؤدي دورا مهما في توزيع رؤوس الأموال بين دول العالم حيث تنتقل رؤوس الأموال من البلدان ذات الفائض النسبي إلى البلدان المحتاجة إليها وتتم عملية الانتقال هذه لأسباب معينة وأهداف محدده،وانتقالها في الحقيقة ما هو إلا انتقال للحقوق المترتبة عن رؤوس أموال من فرد أو مجموعة من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين في دولة معينة إلى دولة أخرى،وذلك يعني انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى بلد آخر، أي انتقال رأس المال النقدي من الأفراد المعنويين أوالطبيعيين من بلد إلى بلد آخر،مما يترتب عليه تكوين موجودات في البلد الداخلة إليه بهدف تحقيق مردود مالي.

تظهر التدفقات المالية الدولية وتقيد تحت بند التحويلات الرأسمالية في ميزان المدفوعات وتسمى تدفقات مالية داخلة إذا كانت مقيدة في البنود المدينة،وتسمى تدفقات مالية خارجة إذا كانت مقيدة في البنود الدائنة،وتظهر التدفقات المالية على عدة أشكال كالاستثمارات الأجنبية المباشرة،استثمارات الحافظة،الديون قصيرة الأجل،الديون طويلة الأجل، القروض والمساعدات والمنح الدولية.

بما أن الصناعة السياحية تعتبر حاليا من أهم الصناعات على الصعيد العالمي نظرا لما تحققه من مدا خيل وإيرادات مالية حيث أصبحت تؤثر بشكل ملحوظ على كل اقتصاديات العالم،وكنتيجة حتمية لذلك فان قطاع الخدمات السياحية سيتأثر بانتقال وتحرك تلك التدفقات المالية بين مختلف الدول والأقاليم بشكل عام وبين دول شمال إفريقيا بشكل خاص .

من خلال ما سبق نطرح إشكالية البحث التالية:

كيف يؤثر دخول وخروج التدفقات المالية على قطاع الخدمات السياحية في دول شمال إفريقيا ؟

1 – المؤلف المرسل : شعلال ميلود، مايل: chaalalmiloud@yahoo.fr

تقسيمات البحث: للإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم بحثنا هذا على النحو التالي:

المحور الأول : ماهية التدفقات المالية.

المحور الثاني: أثر التدفقات المالية على اقتصاديات الدول.

المحور الثالث: التدفقات المالية لخدمات السياحة في دول شمال إفريقيا.

أهداف البحث: الهدف من إجراء هذا البحث يتمثل في العناصر التالية:

- إدراك مفهوم التدفقات المالية وأشكالها.
- التعرف على أثار التدفقات المالية السلبية والايجابية على الاقتصاديات الوطنية.
- دراسة وتحليل واقع قطاع الخدمات السياحية بمنطقة شمال إفريقيا.
- التعرف على التدفقات المالية المكونة لقطاع الخدمات السياحية في دول شمال إفريقيا.

طريقة البحث ومنهجيته:

اعتمدنا في هذا البحث على منهج الوصف والتحليل عن طريق إيجاد الإحصائيات والمعطيات الحديثة المتوفرة والمتعلقة بالتدفقات المالية للخدمات السياحية بدول شمال إفريقيا ثم عرضها بالشكل المناسب وتحليلها تحليلا اقتصاديا.

الدراسات السابقة المتعلقة بقطاع الخدمات السياحية بمنطقة شمال إفريقيا:

1.دراسة: (ط.د/زيان بروجة علي ،أد/ راتول محمد): بعنوان (تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي) /مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة الشلف العدد14 /2015

هدف الدراسة هو إعطاء تحليل لواقع التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا و تقييمها للفترة مابين (2007-2015) بناءا على تقارير إحصائية تصدر عن منظمات اقتصادية وسياحية إقليمية ودولية، وذلك بقياس المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر وأيضا العوامل و السياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول شمال إفريقيا من بينها الإطار التنظيمي للسياحة ومناخ الأعمال و البنية التحتية للسياحة وكذلك الموارد الطبيعية والثقافية و عوامل الجذب السياحي، ومن خلال هذا التحليل توصلت النتائج إلى أن الأداء السياحي لدول شمال إفريقيا ضعيف سواء من حيث استقطاب السياح الوافدين وإنها تختلف من حيث التنافسية ولا تزال ضعيفة وهذا لا يعكس فعلا المقومات السياحية وعناصر الجذب السياحي التي تتمتع بها هذه الدول و أنها تعاني مشكلة تخطيط و تسيير لهذه المقومات و استعمالها كنقطة قوة لتصميم استراتيجيات سياحية طويلة المدى وواضحة الأهداف والمعالم وهذا كان على العموم، أما بالنسبة للجزائر وحسب ما توصلت إليه نتائج التحليل أنها يفي معظم التقارير الصادرة عن المنتدى تحتل مراكز في مؤخرة الترتيب وأنها تعاني من تخلف كبير في معظم المعايير المعتمدة في بناء هذا المؤشر سواء من ناحية توفر البنية التحتية للسياحة وكذالك انخفاض جودة خدماتها السياحية وهذا يدل على أن الجزائر لم تعطي أولوية كبيرة لهذا القطاع الذي من ممكن أن يكون كقطاع داعم لقطاع المحروقات والاقتصاد الوطني ككل .

2.دراسة: (أ/ بوراوي ساعد، د/عيساني عامر) : بعنوان (تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب)/مجلة العلوم الإنسانية بجامعة بسكرة العدد40 / جوان2016

ركزت هذه الدراسة على بيان أهمية هذه المؤشرات الدولية باعتبارها أداة في أيدي متخذي القرار من أجل تحسين تنافسية قطاع السياحة والسفر،من خلال تثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية و البيئية الداعمة لتنافسية قطاع السياحة بوجه خاص، وتحسين بيئة الاستثمار بوجه عام،وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن هناك تفاوتا في ترتيب دول المغرب العربي في تنافسية السياحة والسفر ففي حين تمكنت كل من تونس و المغرب من تحسين تنافسينها في هذه المؤشرات، أما الجزائر مازالت متأخرة في الترتيب، وهذا راجع لتأخرها في تنفيذ الإستراتيجية السياحية.

المحور الأول: ماهية التدفقات المالية.

تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وفق عدة أشكال فقد تتخذ شكل استثمار أجنبي مباشر، كما قد تتخذ شكل قروض طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل،وقد تتخذ أيضا شكل منح لا ترد،وهذه المنح قد تكون نقدية أو عينية كغذاء أو دواء أو آلات،وفي جميع الأحوال فإن دخول هذه التدفقات المالية يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد المحلية كما يوفر عملات أجنبية تستخدمها الدولة في الحصول على ما تحتاجه من السلع والخدمات.

أولا:تعريف التدفقات المالية:

1. البنك الدولي: يعرف صافي التدفقات المالية على أنها صافي التدفقات من القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة مطروحاً منها التسديدات،بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محافظ الأسهم[1].
2. تعرف التدفقات المالية على أنها اكتساب وتصرف الأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية من قبل مؤسسات القطاع العام في البلد،أما الشكل المهيمن للتدفقات المالية هو الشراء أو الحصول على احتياطيات النقد الأجنبي. ويعتبر اقتراض القطاع العام بالعملات الأجنبية بمثابة تدفق رسمي سلبي، كما تعتبر مشتريات الأصول الأجنبية من صناديق الثروة السيادية (SWF) بمثابة التدفقات المالية الرسمية والسياحة تعتبر أحد التدفقات المالية للنقد الأجنبي[2] .

ثانيا: أشكال التدفقات المالية: هناك عدة أشكال للتدفقات المالية يمكن ذكرها فيمايلي:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال للاستثمار في الخارج بشكل مباشر في صور مشروعات أيا كان نوعها، أي هي أموال أجنبية مصدرها حكومات، أفراد،شركات.والتي تتدفق إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية،وتأخذ عوائدها ضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة[3] .
- وقد يكون هذا المشروع مشروعا للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي[4] .
- ويعرف أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتمثل في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى الدولة المضيفة من خلال ممارسته سيطرة وإشراف مباشر على النشاط في المشروع المعني[5] .

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار الحافظة):

- ينطوي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية على شراء الأصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذابا لمستوى معين من المخاطر مع عدم وجود حق مكتسب في الرقابة على الهيئة التي تصدر هذه الأصول،ويشمل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية كشراء السندات الحكومية والسندات التي تصدرها الشركات. [6]
- استثمار الحافظة يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية تفوق مستويات المخاطر التي يتعرض لها.[7]
- يتلخص هذا النوع من تدفقات رؤوس الأموال على شكل استثمار في شراء السندات الدولية طويلة الأجل سواء كانت سندات حكومية أو سندات تصدرها الشركات الخاصة.[8]
- يقصد باستثمار الحافظة المالية أنه إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات مقيمة بها عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم المستثمرون الأجانب –أفراد أو مؤسسات– بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلية لهذه الدولة.[9]

3. القروض الخارجية:

- القروض هي وسيلة لتحويل الموارد بين الدول،من الجهة المقرضة إلى الجهة المقترضة،لقاء الالتزام بدفع الأقساط والفوائد المترتبة عن هذه القروض.[10]
- ومنه نستنتج أن القروض الخارجية هي المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي آخر من نفس الدولة مع الالتزام بردها ودفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة.

4. المساعدات والمنح الأجنبية الرسمية:

- المساعدات هي تحويل الموارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة إليها،وتكون إما على شكل نقدي كالعملات القابلة للتحويل، أو على شكل عيني كالخبرات الفنية أو على شكل سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية.[11]

المحور الثاني: أثر التدفقات المالية على اقتصاديات الدول.

هناك أثار ايجابية يجلبها دخول التدفقات المالية إلى الدول المستضيفة لها وكذلك بالنسبة إلى الدول المصدرة للتدفقات المالية إلا أنه هناك وجود للآثار السلبية مرتبطة بذلك نذكرها فيمايلي:

أولا:المنافع المحتملة للتدفقات المالية: وتتمثل فيمايلي[12]:

1. تمهيد الاستهلاك:

يقع تمهيد الاستهلاك لأن المستهلكين يخططون استهلاكهم لأكثر من فترة ويمكنهم توزيع الموارد بين الفترات والتدفقات تساعد على تمهيد الاستهلاك من خلال الاقتراض وقت الشدة والإقراض وقت الرفاه والأسواق الدولية تلعب دوراً مكملا للدورة الاقتصادية خاصة في حالة وجود صدمات مالية مؤقتة.

2. **رفع الاستثمار:** تمثل التدفقات الخارجية عاملا مكملا ومساعدا للادخار المحلي الذي عادة ما يكون غير كاف لتمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية.

3. **تحسين إنتاجية الاستثمار:** تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو أكثر من باقي التدفقات الأخرى من خلال تحويل الموارد المالية إلى مشاريع أكثر ربحية وتسهل انتقال المعرفة التكنولوجية والتنظيمية .

4. **تحسين الكفاءة والاستقرار المالي:** تساهم التدفقات المالية خاصة إذا اصطحبت بدخول البنوك الأجنبية وتعزيز دورها في اقتحام أفضل لأسواق رأس المال العالمية،تطوير مستوى الخدمات المالية وتحسين نوعيتها،إتباع أساليب حديثة في الإدارة،تسعير الخدمات المالية بشكل يتماشى مع الأسعار الدولية.

ثانيا:المخاطر المحتملة الناجمة عن التدفقات المالية:

1. التركيز الجغرافي للتدفقات المالية:

- تتحرك بالتوافق مع الدورة الاقتصادية وبالتالي يصعب الحصول عليها أوقات الشدة والحاجة الماسة إليها.
- تدخل بحصص غير متكافئة للدول النامية.

2. **ضغوط متزايدة على السياسات الكلية: حيث تؤدي إلى** ارتفاع سريع في المجاميع النقدية،ضغوط تضخمية، ارتفاع قيمة العملة، تدهور وضعية الميزان التجاري..

3. **التذبذب المالي، العدوى والأزمات المالية:** إن التذبذب المالي يحدث نظرا لعدة عوامل منها:

- عوامل محلية :تغييرات فعلية أو متوقعة للأساسيات الاقتصادية.
- عوامل خارجية :التغير في أسعار الفائدة أو معدلات التبادل.
- وجود" تصرفات القطيع "[13] من جانب المستثمرين.

4. التخصيص غير الملائم للموارد:

- ارتفاع حجم الاقتراض وتخصيصه للاستهلاك وقطاعات أخرى تخضع للمضاربة.
- تخصيص غير ملائم للموارد نتيجة لوجود عدم تكافؤ في المعلومات.
- قابلية البنوك الأجنبية لتفضيل العملاء المعروفين على حساب صغار العملاء مع أثر سلبي على النمو والاستثمار والتشغيل.

5. المخاطر المرتبطة بوجود بنوك أجنبية:

- تخصيص غير ملائم للموارد المالية والقروض.
- ضغوط كبيرة على البنوك المحلية لكي تكون تنافسية.
- إمكانية وجود" المخاطرة الأخلاقية " في حالة دمج البنوك المحلية وإنشاء بنوك كبيرة تتمتع بضمانات ضمنية من الحكومة لحمايتها في حالة حدوث أزمة.
- يمكن أن تغادر البنوك الأجنبية البلد المستضيف في حالة نشوب الأزمات وهي بالتالي لا تمثل حصناً ضد هروب الأموال في حالة حدوث الأزمة المالية أو أزمات الثقة بالاقتصاد.

المحور الثالث: التدفقات المالية للخدمات السياحية في دول شمال إفريقيا.

أولا:مفهوم الخدمات السياحية:

1.تعريف الخدمات السياحية: هي الخدمات التي تقدم للسياح الوافدين لتلبية احتياجاتهم ومطالبهم المختلفة داخل الدول المضيفة لهم.[14]

2.أنواع الخدمات السياحية:

أ. **خدمات الإقامة:** تتمثل بجميع وسائل الإقامة السياحية المعروفة مثل الفنادق والموتيلات والقرى السياحية والشقق المفروشة وبيوت الشباب والمخيمات.

ب. **خدمات الإطعام:** والمطاعم هي أماكن تقدم فيها المأكولات والمشروبات للزبائن كمطاعم الخدمة على الطاولة و مطاعم خدمة الوجبات السريعة.

ج. **خدمات النقل:** النقل السياحي فيعرّف بأنه: (وسيلة مهمة لربط الأسواق الوافدة للسياح بالأسواق المضيفة للسياح)[15]. ويتمثل بالخدمات التي تقدّمها شركات النقل السياحي العامة والخاصة ووسائل النقل العامة والشركات السياحية وبعض الفنادق ومكاتب تأجير السيارات.

د. **خدمات وكالات السفر:** تقوم بتقديم خدماتها المختلفة للسائحين مثل الحجز بالفنادق ووسائل التنقل الداخلية والحجز على الرحلات الجوية الدولية والمحلية

هـ. **الخدمات الثقافية:** تشمل المتاحف والمسارح والمعارض والمهرجانات الثقافية والفنية والمواقع الآثارية والتراثية والدينية.

و. **الخدمات الترفيهية:** وتشمل أماكن الترويح عن النفس فتضم الشواطئ والمسابح والمدن المائية والمتنزهات والألعاب الرياضية.

ز. **خدمات الصناعات الحرفية:** هي الصناعات المعتمدة على اليد أو باستخدام الأدوات البسيطة فقط. التي تعكس الموروث الشعبي في نماذج مصغرة يقتنيها السياح كهدايا تذكارية عن الأماكن السياحية التي يرتادوها.

ح. **خدمة المعلومات السياحية:** تقدمها مكاتب الاستعلامات السياحية الرسمية والخاصة للدول السياحية سواء داخل الدولة أو خارجها.

ط. **خدمة المشتريات السياحية:** تقدمها محلات بيع الهدايا والتذكارات السياحية وبعض المحلات العامة الأخرى، كخدمات بيع الزهور والتقاط الصور وغيرها.

ي. **خدمة الاتصالات:** تقدم هذه الخدمة مكاتب حكومية تابعة للدولة بالإضافة إلى المكاتب الخاصة والفنادق.

ثانيا:آفاق السياحة العالمية وتوجهاتها المستقبلية:

يشير تقرير آفاق السياحة العالمية عام 2020 إلى أن الأقاليم الثلاثة الأكثر استقبالاً للسائحين في العالم ستكون: أوروبا في المرتبة الأولى (ستستقبل 717 مليون سائح)، وآسيا والباسيفيكي (ستستقبل 397 مليون سائح)، تليها الأمريكتان (بحوالي 282 مليون سائح)، ويأتي بعد ذلك إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وهذا يجعل السياحة قاعدة انطلاقٍ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى ربوع العالم، وبخاصة الاقتصاديات النامية، وتشهد إفريقيا نموا متزايدا (برغم صغر حجمه) في أعداد السائحين القادمين إليها والذين ارتفع عددهم من 0.5 مليون سائح (بنسبة 0.2٪ من السائحين في العالم) عام 1950 إلى 2.6٪ عام 1980 إلى 27.9 مليون سائح (بنسبة 4.1٪) عام 2000 إلى 55.7 مليون سائح (بنسبة 4.9٪ من السائحين في العالم) عام 2015 ومن المتوقع أن يبلغ العدد 85 مليون سائح (بنسبة 6.3٪ من إجمالي السائحين) عام 2020.[16]

ثالثا: حركة السياحة في دول شمال أفريقيا:

توضح متابعة الحركة السياحية في العالم تزايد النمو السياحي في العالم وتنوع مجالات القطاع السياحي، بحيث أصبح واحدا من القطاعات الأكبر والأسرع نموا فبمرور الوقت تكتشف مقاصد سياحية، فبينما كانت أكبر 15 دولة من الدول التي يقصدها السائحون في العالم تستوعب نحو 98٪ من عدد السياح على مستوى العالم عام 1950 نجد أن النسبة انخفضت إلى 75٪ فقط عام 1970وواصلت انخفاضها إلى 57٪ فقط من إجماليي السياح عام 2007.[17]

وقد ارتفع دخل القطاع السياحي في القارة من 7.2 مليار دولار عام 1980 إلى 26.5 مليار دولار عام 2000 ليزيد إلى 50.3 مليار دولار عام 2010ومن المتوقع أن يبلغ 85 مليار دولار عام 2020.[18]

ومساحة القارة تمثل 22٪ من مساحة العالم و16٪ من سكانه عام 2015لكن نصيبها من السياح لم يتجاوز الـ 5٪ عام 2015 الأمر الذي يجعل التنمية السياحية في القارة ضرورة حتمية نظرا لما تملكه القارة من مقومات طبيعية وبشرية من ناحية،وحتى ترتفع نسبة مساهمة القارة في السياحة العالمية من ناحية أخرى.[19]

تساهم السياحة الإفريقية في تشغيل نسبة كبيرة من السكان حيث قدرت العمالة المباشرة في السياحة والسفر بالقارة بحوالي 7.7 ملايين نسمة عام 2010كما أسهمت العمالة المباشرة في السياحة بنحو 3.1٪ من جملة العمالة بالقارة الإفريقية و3.3٪ من جملة العمالة بالعالم.[20] ففي عام 2000 أسهمت بنحو 11.6 مليون فرصة عمل وزادت إلى 20.5 مليون عام 2014 بنسبة 8.1٪ من جملة الأيدي العاملة بالقارة كما أسهم القطاع السياحي خلال الفترة (2000 – 2014) بتوفير 3.5 مليون منصب عمل مباشر.[21]

الشكل (1): تطور أعداد السياح الوافدين إلى إفريقيا :

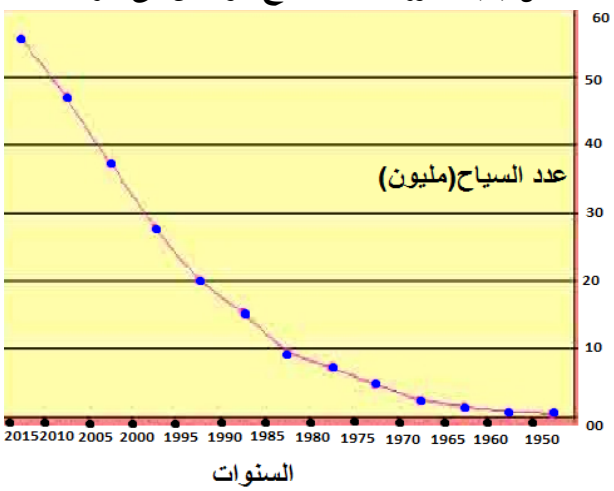

المصدر: موسى فتحي عتلم ، الجغرافيا الاقتصادية، جامعة المنوفية، مصر 2016 ص 294.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات النمو التي سجلها أعداد السائحين في إفريقيا تفوّقها الكبير على المتوسط العالميّ خلال الفترة (1950م – 2015م) ففي حين سجّل المعدل السنويّ لنموّ أعداد السائحين في إفريقيا 170٪ نجد أنّ المعدل العالميّ لم يتجاوز 67.3٪ خلال الفترة نفسها، كما تبيّن معدلات نموّ الحركة السياحية خلال الفترة (2005– 2014) أنّ المعدل السنويّ لنموّ السياحة الإفريقية بلغ 5.4٪ مقابل 3.8٪ للمعدل العالمي و 2.8٪ لقارة أوروبا، و 3.5٪ للأمريكتَين، وهذا يحمل دلالة واضحة على النمو الذي تشهده السياحة الإفريقية برغم ضآلة نصيبها مقارنة بمناطق العالم الأخرى.[22]

الجدول (1): التوزيع الجغرافي للسياح بالمليون سائح في العالم (2000 – 2015)

السنوات	أوربا	الامريكتن	أسيا والباسيفيك	إفريقيا	الشرق الأوسط	العالم
2000	393,6	128,2	110,6	27,9	24,5	684,7
2005	441,5	133,2	155,4	37,5	39,0	806,8
2010	488,9	150,1	205,4	49,5	54,7	949,0
2015	581,8	181,0	263,3	55,7	51,0	1133,0

SOURCE: World Tourism Organization (UNWTO), Tourism High lights, several Edition

نلاحظ من خلال الجدول قلة عدد السياح في إفريقيا مقارنة بباقي مناطق العالم وفي كل السنوات من 2000 إلى 2015 بقي الوضع على حاله برغم تنوع في المعروض السياحي ما بين مناطق السياحة البيئية في إفريقيا الجنوبية والشرقية،والسياحة الشاطئية عبر سواحل إفريقيا على البحرين المتوسط والأحمر والمحيطَين الأطلنطي والهندي، فإن هناك بعض الدول الإفريقية ما زالت تعاني من ضعف توافد الحركة السياحية إليها وقد يكون هذا نتيجة تضخيم وسائل الإعلام للأوضاع السائدة من حيث انعدام الأمن والفقر والتصحّر والصراعات المتنوعة التي تعيشها هذه الدول، خصوصاً بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، أو ضعف التغطية الإعلامية للتعريف بمكونات الجذب السياحي في القارة، أو عوامل أخرى، مثل ضعف إمكانيات النقل ونقص الخدمات، ونظرا لهذه الأسباب قدمت منظمة اليونسكو عام 2000 إستراتيجية لتنمية السياحة المستدامة في الصحراء الكبرى، استهدفت تنمية السياحة الصحراوية وتعظيم دورها في حماية التراث الثقافيّ والطبيعي وتسويق المنتج السياحيّ الصحراوي لما لذلك من انعكاساتٍ اقتصادية واجتماعية.[23]

رابعا:التوزيع النسبي للسياح في منطقة شمال إفريقيا.

احتلت دول شمال إفريقيا المرتبة الأولى من حيث التنافسية السياحية: حيث بلغ متوسطها خلال الفترة (1990–2010) نحو42.1٪ أي أنها تستأثر بمفردها بأكثر من 5/2 أعداد السائحين الوافدين إلى قارة إفريقيا ككل، والذي يقف وراء زيادة نصيبها هو قربها من دول الإتحاد الأوروبي التي تُعدّ أحد مصادر الإمداد بالسائحين وسهولة الوصول إليها بالإضافة إلى البعد عن الصراعات في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء[24]، ويوضح الشكل (2) التوزيع النسبي لمناطق قارة إفريقيا من الحركة السياحية الوافدة إلى القارة.

الشكل (2): التوزيع النسبيّ لمناطق قارة إفريقيا من الحركة السياحية الوافدة إلى القارة.

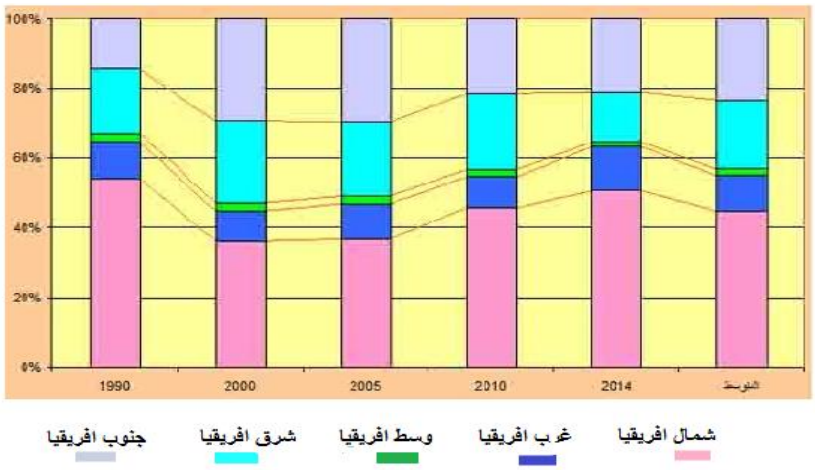

المصدر: موسى فتحي موسى عتلم، التحليل الجغرافي للحركة السياحية إلى أفريقيا،ص9

لم تستمر صدارة منطقة شمال إفريقيا للمشهد من حيث استقبالها للعدد الأكبر من السياح في القارة،حيث توضح بيانات العام 2015 أنها لم تستقبل سوى 18.5٪ من السياح مقابل 81.5٪ لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، في ظلل العديد من الاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض دول الشمال الإفريقي مثل مصر وليبيا وتونس أدى إلى تناقص أعداد السائحين في هذه الدول والتي تمثل مكون مهما في منطقة الشمال الإفريقي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد استقبلت مصر حوالي 14 مليون سائح عام 2010 حيث كانت السياحة تمثّل المصدر الثاني للدخل و أسهمت بنحو 12.5 بليون دولار ولكن في عام 2015 سجّلت انخفاضا إلى نحو 9.5 مليون سائح كما انخفض أعداد السائحين في تونس من 6.9 مليون سائح عام 2008 إلى 6 مليون سائح عام 2009.[25] ويتضح لنا من خلال دراسة تطوّر الحركة السياحية في إفريقيا: أنّ القارة أصبحت ضمن المقاصد السياحية التي لها نسبة من السائحين في العالم و بمزيد من الدعم الإعلامي والتكنولوجي يمكن رفع نصيب القارة لأن الكثير من مواردها لم يستغل بعد خصوصا مع زيادة معدلات نمو الحركة السياحية في القارة الإفريقية ككل ومنطقة شمال إفريقيا بشكل خاص.

الفترة(2005–2014) إفريقيا خلال شمال لدول الوافدون السياح عدد تطور الجدول(2):

الوحدة: 1000 سائح

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1.443	1.638	1.743	1.771	1.912	2.070	2.395	2.634	2.733	2.868
تونس	6.378	6.550	6.762	7.049	6.901	6.902	4.782	5.950	6.269	6.069
المغرب	5.843	6.558	7.408	7.879	8.341	9.288	9.342	9.375	10.046	10.282
مصر	8.244	8.646	10.610	12.296	11.914	14.051	9.497	11.196	9.174	9.628
د.ش. إفريقيا	21.908	23.392	26.523	28.995	29.068	32.311	26.016	29.155	28.222	28.847
الدول العربية	61.523	68.132	77.454	89.456	87.279	100.280	88.127	90.418	89.257	94.076
العالم	803.9	852.6	904.40	919.60	880.30	949	995	1035	1087	1133

المصدر: www.unwto.org/facts/eng/barometer.htm

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السياح الوافدين لدول شمال إفريقيا المذكورة في الجدول أكثر من 28 مليون سائح في سنة 2014 ما يمثل 2.54 ٪ من إجمالي عدد السياح في العالم، وهذا يعكس المستوى المنخفض للطلب السياحي لدول شمال إفريقيا رغم ما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات ومقومات سياحية، كما بين الجدول أن نسبة تغيير التوافد السياحي على هذه الدول في الفترة من (2005 – 2014) تساوي ٪ 31.67 أي بزيادة تقارب الثلث.

وعند تتبع تطور السياحة الوافدة لدول شمال إفريقيا في الفترة التي يشملها الجدول نجد أن الطلب السياحي في سنة 2011 شهد انخفاض واضح مقارنة بالسنة التي قبلها، وتقدر نسبة التراجع في الطلب إلى 19,48-٪ والذي مرده حسب الجدول هو تراجع الإقبال السياحي إلى كل من دولة تونس ومصر نتيجة ما عرفتاه هاتين الدولتين من حراك سياسي وما اصطلح عليه إعلاميا ب ثورات الخراب العربي.

ومن الملاحظ أيضا من خلال معطيات الجدول رقم (2) أن أعداد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر في سنة 2014 بلغ 2.8 مليون سائح وبزيادة نسبتها 4.93 ٪ عن عام 2013، أما عن ترتيب الطلب السياحي العالمي في سنة 2014 على الأسواق السياحية في دول شمال إفريقيا، نجد أن دولة المغرب تحتل المرتبة الأولى ب 10 مليون سائح ثم تليها مصر بـ 9 ملايين بعدما كانت هذه الأخيرة المتصدرة للترتيب في السنوات السابقة إلا أن الأحداث السياسية الأخيرة التي شهدتها و الأعمال الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني انعكست سلبا على حصتها السوقية[26].

خامسا: تطور التدفقات المالية للخدمات السياحية بالعالم وبدول شمال إفريقيا:

وفقا لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO) زاد عدد السياح الدوليين الوافدين عالميا إلى أكثر من الضعف منذ عام 1990حيث ارتفع من 435 مليون إلى 675 مليون عام 2000 ثم 940 مليون عام 2010 بزيادة قدرها 4٪ في عام 2012 ليصل إلى 1.035 مليار سائح وزيادة بنسبة 4.4 ٪ عام 2015 مع دخل قدره 1.184 مليار دولار، يمثل عام 2015 العام السادس على التوالي من النمو فوق المتوسط مع زيادة الوافدين الدوليين بنسبة 4 ٪ أو أكثر كل عام منذ عام 2010،وبقيت نتائج مؤشر الثقة لمنظمة السياحة العالمية إيجابي إلى حد كبير عام 2016 وإن كان بمستوى أقل مقارنة بالسنتين السابقتين.

وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح الوافدين إلى العالم بنسبة 4٪ في عام 2016 وتتماشى هذه الأرقام مع توقعات منظمة السياحة العالمية على المدى الطويل لعام 2030 أي بزيادة 3.8٪ سنويا في المتوسط وعلاوة على ذلك من المتوقع كذلك أن يزداد عدد السياح الوافدين بنسبة 3.3٪ كل عام ابتداءا من عام 2010 إلى عام 2030 مما يمثل 43 مليون سائح دولي إضافي سنويا،ليصل إجمالي عدد الوافدين إلى 1.8 مليار بحلول عام 2030. وتظهر أحدث النتائج السنوية الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة والسفر و الاقتصاد اكس فورد أن مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي قد نمت للسنة السادسة على التوالي في عام 2015 وشكلت المساهمة الإجمالية 9.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (7.2 تريليون دولار) و توليد أكثر من 284 مليون وظيفة بنسبة 11٪ من العمالة العالمية[27].

الشكل3: إلنسب المئوية لإجمالي التدفقات المالية من إجمالي الناتج المحلي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة (1992–2012) وتوقعات الفترة(2013–2017)

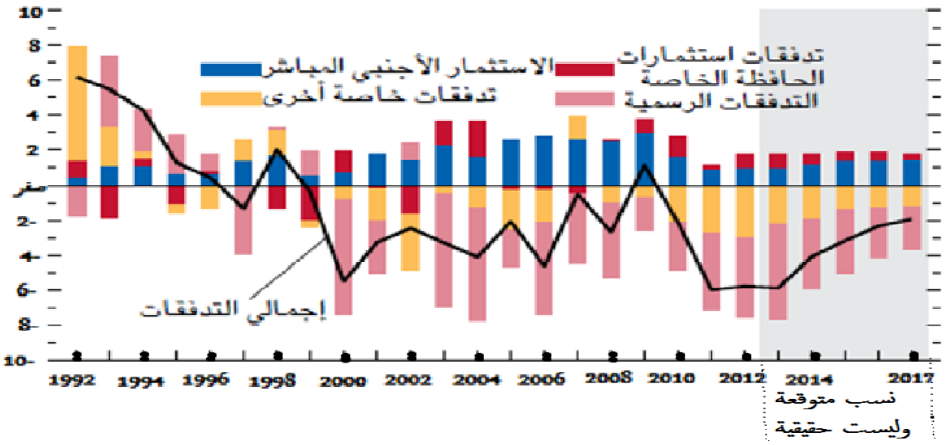

المصدر: تقرير أفاق الاقتصاد العالمي ، الطبعة العربية © لصندوق النقد الدولي2013 ، ص63

من خلال هذا الشكل نستنتج أن إجمالي التدفقات المالية بمنطقة شمال إفريقيا يساوي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة + تدفقات استثمارات الحافظة الخاصة + التدفقات الرسمية+ تدفقات خاصة أخرى.

كما نلاحظ أن التدفقات المسجلة في القيم تحت الصفر هي عبارة عن تدفقات مالية خارجة من اقتصاديات شمال إفريقيا ومتوجهة نحو العالم الخارجي لان خروجها من الاقتصاديات الوطنية يعتبر نقصا لتلك الاقتصاديات حيث انه في العشر سنوات الأولى من1992الى 2002 تمثلت التدفقات المالية الخارجة في استثمارات الحافظة بشكل كبير تليها التدفقات الرسمية الخاصة ثم تدفقات استثمارات الحافظة الخاصة بشكل اقل منهما.

أما في الفترة من 2002 الى2017 فنلاحظ وجود فقط نوعين من التدفقات المالية الخارجة وهما التدفقات الرسمية بشكل كبير وبنسبة اقل التدفقات الخاصة الأخرى ولا وجود لأي شكل من أشكال للتدفقات المالية الخارجة لدول شمال إفريقيا خلال تلك الفترة.

وأما التدفقات المالية الداخلة على اقتصاديات شمال إفريقيا فإنها تسجل بالقيمة الموجبة لان دخولها يشكل إضافة ويعتبر قيمة مضافة لتلك الاقتصاديات وخلال الفترة من 1992 إلى 2002 فنلاحظ وجود تنوع في التدفقات المالية الداخلة وبرزت بشكل اكبر التدفقات خاصة أخرى عن باقي التدفقات المالية الداخلة الأخرى

وابتداءا من عام 2003 فنلاحظ فقط وجود التدفقات المالية الداخلة المتمثلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير وتدفقات استثمارات الحافظة الخاصة بحجم اقل ولا وجود لباقي التدفقات المالية الأخرى ماعدا في عام 2009 فنلاحظ وجود تدفقات خاصة أخرى ولكن ليس بشكل الكبير.

وكاستنتاج عام نلاحظ أن اكبر قيمة لمنحنى إجمالي التدفقات المالية تقع في الجزء السالب وهذا معناه أن التدفقات المالية الخارجة من منطقة شمال إفريقيا اكبر بكثير من التدفقات المالية الداخلة إليها.

سادسا: واقع التدفقات المالية للخدمات السياحية بدول شمال إفريقيا[28].

في سنة 2017 تم تسجيل نسبة نمو تقدر بـ 13٪ في عدد السيّاح الدوليين الوافدين إلى شمال أفريقيا حيث بلغ العدد 21 مليون سائح، إذ استقبلت المنطقة نحو 3 ملايين سائح وافد إضافي في عام 2017 مقارنة مع سنة 2016 وترد في مايلي اتجاهات الأداء الرئيسية بحسب القطاعات المختلفة المتعلقة بالخدمات السياحية.

1 قطاع الطيران:

شهدت خطوط الطيران الأفريقية زيادةً سنوية في الطلب بنسبة 8٪ خلال عام 2017 لتعزز بالتالي النمو الذي حققته عام 2016 والذي بلغت نسبته 7٪مقارنة مع عام 2016 وقدرت حركة النقل بفارق زيادة بـ 5٪ لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016.

2 قطاع الفنادق:

سجلت الفنادق في منطقة شمال أفريقيا ارتفاعا على كافة الأصعدة حيث بلغت نسبة الإشغال 16٪ على الرغم من ارتفاع متوسط السعر اليومي بنسبة 19 ٪ وإيرادات الغرفة الواحدة المتاحة بنسبة 38 ٪.

3 قطاع السفر:

انعكس المشهد الإيجابي لاتجاهات السياحة في مقاصد شمال أفريقيا على أداء قطاع السياحة والسفر في المنطقة ، رغم أن ربحية الشركات السياحية في غالبية المقاصد تعرّضت لضغوطات نتيجة للمنافسة المتزايدة بالإضافة إلى ذلك، تواجهُ شركات تنظيم الرحلات التقليدية نوعًا من المنافسة من قبل وكالات السفر العامِلة عبر شبكة الإنترنت، إذ يزدادُ التوجّه في المنطقة عامًا بعد عام إلى إجراء الحجوزات عبر الإنترنت.

4 قطاع المنتجات السياحية:

عكست اتجاهات السياحة الترفيهية مشهداً متبايناً في مقاصد شمال أفريقيا، استجابة للعديد من العوامل الخارجية والداخلية حيث أظهرت عودة سياحة الرحلات البحرية بوادر انتعاش في تونس,كما حافظ القطاع على النمو المطرد في أعداد الرّكّاب على متن السفن السياحية ومعدل رسو السفن في الموانئ.

5 الأسواق المصدّرة للسيّاح:

شكل الوافدون الصينيون والروس أبرز المساهمين في إنعاش السياحة في مقاصد رئيسية ضمن منطقة شمال أفريقيا غير أن الاتجاهات المرتبطة بالأسواق المصدرة قد اختلفت بين مقصد وآخر .

وفي الأشهر الأولى من عام 2018 سجل دخول نسبة مرتفعة من السياح الأوروبيين إلى تونس ومصر،أما نسبة الوافدين من روسيا فجاءت مرتفعة بشكل ملحوظ حيث بلغت (+159٪).

6 الاستثمارات المستقبلية:

بلغ عدد الغرف المتعاقد على انجازها 25,000 غرفة و 146مشروع فندقي مُتعاقد عليه في أفريقيا كما يوجد العديد من هذه المشاريع الفندقية ومشاريع البنى التحتية تقدر بمليارات الدولارات في مراحل مختلفة من التطوير في شمال إفريقيا.

جدول 3: الإنفاق السياحي (لأجل الاستثمار في المشاريع السياحية) للفترة (2012–2014) لدول شمال إفريقيا

(مليون دولار)

الدولة	2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مصر	3000	٪36,06	3690	٪42,56	5120	٪45,07
ليبيا	2290	٪27,52	2220	٪25,6	3110	٪27,37
المغرب	1880	٪22,6	1640	٪18,9	2080	٪18,30
تونس	600	٪07,22	670	٪07,72	570	٪05,00
الجزائر	550	٪06,62	450	٪05,20	480	٪04,22
د.ش.إفريقيا	8320		8670		11360	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الأنشطة والانجازات 2017 ،المنظمة العربية للسياحة،ص46

جدول4:عائدات السياحة الدولية في دول شمال إفريقيا للفترة (2012–2014)

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مصر	6747	٪36,93	10823	٪47,78	7979	٪39,66
المغرب	8201	٪44,89	8491	٪37,48	8747	٪43,48
تونس	2863	٪15,67	2931	٪12,94	3042	٪15,12
الجزائر	326	٪1,78	295	٪1,30	348	٪1,72
ليبيا	131	٪0,71	110	٪0,48	/	/
د.ش.إفريقيا	18268		22650		20116	

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة البيانات الإلكترونية لبوابة بيانات الأمم المتحدة، القرص المدمج لموجز إحصاءات السياحة لمنظمة السياحة العالمية 2017

أ/تحليل واقع التدفقات المالية للخدمات السياحية بين دول شمال إفريقيا

بالاعتماد على معطيات الجدولين (3) و (4) سنقوم بإجراء مقارنة بين التدفقات المالية الداخلة للخدمات السياحية والتدفقات المالية الخارجة للخدمات السياحية.

الجدول5:الميزان السياحي لدول شمال إفريقيا للفترة(2012–2014)

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	التدفقات المالية الداخلة للخدمات السياحية ↓ (العائد السياحي)			التدفقات المالية الخارجة للخدمات السياحية ↑ (الإنفاق السياحي)			(عائدات السياحة–الإنفاق السياحي) = نتيجة الميزان السياحي					
	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012		2013		2014	
المغرب	8201	8491	8747	1880	1640	2080	6321	٪63,54	6851	٪49	6667	٪56,18
مصر	6747	10823	7979	3000	3690	5120	3747	٪37,66	7133	٪51,02	2859	٪24,09
تونس	2863	2931	3042	600	670	570	2263	٪22,74	2261	٪16,17	2472	٪20,83
الجزائر	326	295	348	550	450	480	-224	٪-2,25	-155	٪-1,10	-132	٪-1,11
ليبيا	131	110	/	2290	2220	3110	-2159	٪-21,70	-2110	٪-15,09	/	/
د.ش.افريقيا	18268	22650	22130	8320	8670	11360	9948	٪100	13980	٪100	11866	٪100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدولين (3) و (4) السابقين

ساهمت المغرب في قيمة الميزان السياحي لدول شمال إفريقيا مساهمة كبيرة جدا في سنوات 2012 و2013و2014 إذ بلغت على التوالي63,54٪ و49٪ و56,18٪ حيث في كل السنوات المذكورة نلاحظ أن تجاوزت مجموع ما حققته دول شمال إفريقيا في تحقيق نتيجة ايجابية للميزان السياحي للمنطقة ثم تلتها مصر حيث حققت كذلك نتائج ايجابية خلال كل السنوات على التوالي نسب 37,66٪ و51,02٪ و24,09٪ كما نلاحظ أن مصر تمكنت من تجاوز نسبة المغرب خلال سنة 2013 في نتيجة الميزان السياحي أما بالنسبة لتونس فقد حققت كذلك نتائج ايجابية وثابتة في ميزانها السياحي حيث بلغت النسب التالية 22,74٪ و 16,17٪ و 20,83٪ على الترتيب المتتالي للسنوات 2012 و2013و2014.

أما بالنسبة للجزائر فقد فشلت في تحقيق نتائج ايجابية على مستوى ميزانها السياحي بل حققت نتائج سلبية وهي 2,25-٪ و1,10-٪ و1,11-٪ و الملاحظ أن النتائج السلبية بدأت تنخفض تدريجا من سنة إلى أخرى مما ساهم في إضعاف الميزان السياحي لمجموع دول شمال إفريقيا بدرجة طفيفة ولا تكاد تكون ملحوظة مقارنة بليبيا التي فشلت فشلا ذريعا وساهمت في إضعاف الميزان السياحي لشمال إفريقيا مساهمة كبيرة وحدت من تحقيق النتائج الايجابية لدول شمال إفريقيا كما هو في النسب التالية على التوالي لسنتي 2012 و2013 مانسبته 21,70-٪ و15,09-٪ حيث أدّى تردّي الأوضاع الأمنية والانقسام السياسي إلى عزوف السياح عن زيارة ليبيا، ما أدى إلى إغلاق عدد كبير من الفنادق والشركات السياحية بعد الخسائر الباهظة التي تعرضت لها. ويبلغ إجمالي عدد الفنادق في ليبيا 283 فندقا بقدرة استيعابية تقدر بحوالي 27375 سرير وإجمالي غرف 14200 غرفة ويوجد 55% من هذه الفنادق مقفل بسب الأوضاع الأمنية وقلة حركة السياحة في البلاد بحسب دراسات2016 للهيئة العامة للسياحة الليبية.

ب/عوامل تطور تدفقات الخدمات السياحية في منطقة شمال أفريقيا:

- ساهم ثبات الانتعاش الاقتصادي العالمي في ارتفاع عدد الوافدين إلى منطقة شمال أفريقيا (+5٪) ما انعكس بشكل إيجابي من خلال الانتعاش الثابت في المقاصد التي عانت من التراجع في السنوات السابقة، مثل مصر وتونس.
- إن التقدم السريع الذي سجلته الصين لتصبح السوق المصدر الأول في العالم قد شكل مكسبا للمقاصد السياحية في منطقة شمال أفريقيا،حيث شهدت غالبيتها زيادة في عدد السياح الصينيين الوافدين إليها.
- ساعد تسهيل الحصول على التأشيرات للمواطنين الصينيين في زيادة عدد الوافدين في مقاصد مثل تونس والمغرب.
- أدى الانطباع السائد عن الاستقرار السياسي في مصر وتونس إلى التأثير بشكل إيجابي على تدفقات السياحة الوافدة إليهما.
- شكل انخفاض قيمة الجنيه عاملا مساعدا للتعافي من الأزمة السياحية في مصر.
- ساعدَ الاستقرار النسبي في تونس على استيعاب الانتعاش في السوق الروسي.
- كان للقيود المفروضة على السفر من قبل الحكومات في أسواق المصدر تأثير سلبي على السياحة في العديد من مقاصد منطقة شمال أفريقيا مثل تونس ومصر وأثر رفع الحظر عن السفر تأثيرا ايجابيا لزيادة الوافدين السياحيين.
- تحسين سياسات تسهيل تأشيرات الدخول من قبل العديد من دول منطقة شمال أفريقيا خلال 2016 و2017 انعكس إيجابيا على السياحة الوافدة،كما حصل في حالة السياح الوافدين الصينيين والروس والهنود إلى المغرب و تونس.

سابعا:معوقات انتقال التدفقات المالية للخدمات السياحية بين دول شمال إفريقيا:

كشف تقرير حديث صادر عن المنظمة العربية للسياحة[29] أن حجم خسائر قطاع السياحة في العالم العربي منذ بداية سنة2015 بلغ نحو 4.328 مليار دولار، ومن التقرير يمكن الإشارة إلى أن أكثر اقتصاديات دول شمال إفريقيا تأثرا بسبب انخفاض مستويات الدخل في قطاع السياحة بسبب أوضاع المنطقة كان الاقتصاد المصري، ثم الاقتصاد التونسي ثم المغربي ونذكر أهم تلك المعوقات فيمايلي:[30]

- تعقيد الإجراءات في المنافذ بين حدود دول المنطقة يؤدي إلى نقص السياح وبالتالي نقص الإيرادات السياحية.
- نقص خدمات النقل خاصة خطوط الطيران التي تربط بين دول شمال إفريقيا.
- محدودية المنتجات السياحية وعدم تصميمها وفق رغبات وتطلعات فئة السياح المتوجهين إلى منطقة شمال إفريقيا.
- تباين مستويات الخدمات السياحية المقدمة والمرافق الموجودة في كل بلد من بلدان المنطقة.
- عدم توفر البيانات الضرورية للإحصاءات السياحية في دول شمال إفريقيا وبالتالي عدم التمكن من قياس اثر التدفقات المالية الناتجة عن الخدمات السياحية المتعلقة بها بشكل دقيق ومنتظم.
- نقص الاستثمارات في البنية التحتية للمرافق السياحية وكل متعلقاتها من القطاعات الأخرى.
- ضعف قدرات التسويق والترويج للسياحة في كل بلدان وأقاليم منطقة شمال إفريقيا.
- تباين أداء إدارات السياحة الوطنية والمؤسسات الإقليمية في التعاون السياحي بين دول المنطقة.
- ضعف التكوين من طرف المؤسسات التعليمية السياحية وعدم تقديم تدريب للمتعلمين يواكب العصر والتطورات المتعلقة بالسياحة وكيفية تقديم الخدمات والترويج لها.

ثامنا:الاستراتيجيات والحلول المقترحة للحد من العراقيل السياحية بدول شمال إفريقيا :

يمكن توضيح أهم الاستراتيجيات التي وضعتها المنظمة العربية للسياحة لمواجهة التحديات والعراقيل التي تحول دون تطوير قطاع الخدمات السياحية في دول شمال إفريقيا ونعرضها في الشكل التالي:

الشكل3: الإستراتيجية العربية للسياحة:

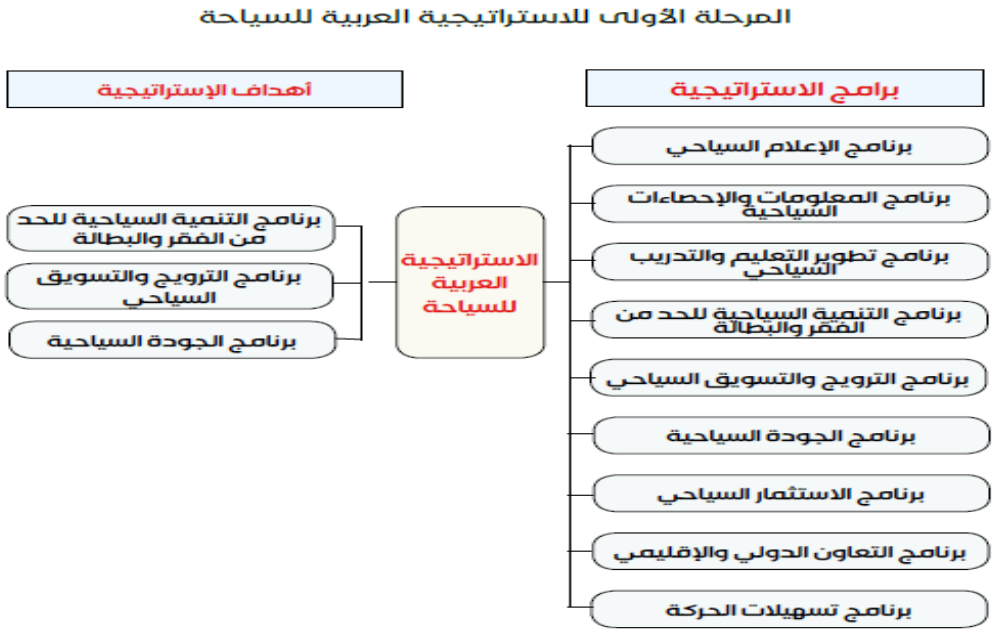

المصدر: تقرير الأنشطة والانجازات 2017 ،المنظمة العربية للسياحة،ص36

وتفاديا للعراقيل التي سبق ذكرها فان المنظمة العربية للسياحة وضعت تحاول إيجاد الحلول المناسبة للحد منها وذلك بوضع إستراتيجية ملائمة كما هو موضح في الشكل3 نذكر منها:

أ. الإستراتيجيات السياحية المنتهجة في بعض دول شمال أفريقيا:

1 مصر: أطلقت برنامجا إصلاحيا شاملا لإعادة تنظيم صناعة السياحة في البلاد .ويهدف البرنامج إلى استرداد مكانة السياحة كركيزة أساسية للاقتصاد المصري وكمصدر رئيسي للعملات الأجنبية.

2 تونس: تعتمد الإستراتيجية السياحية التونسية للتعافي من الأزمة على استعادة صورتها كمقصد على مستوى المجتمع الدولي، وتعزيز الأمن الداخلي، وإطلاق حملات ترويجية في الأسواق المصدر الرئيسية، وتحسين السياسات الخاصة بتأشيرات الدخول،وتُعتبر اتفاقية "السماوات المفتوحة " التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي بمثابة خطوة سياسية وإستراتيجية لتعزيز السياحة الأوروبية الوافدة.

3 المغرب: تركز الإستراتيجية المغربية الممتدة على أربع سنوات على: تفعيل الطلب، تنمية العرض، تعزيز الاستثمار، توطيد الحوكمة،حشد الميزانية اللازمة لدعم مختلف مناطق البلاد،وتحسين رأس المال البشري في قطاع السياحة.

ب.إجراءات تفعيل الإستراتيجية السياحية في دول شمال إفريقيا:

- تطوير المقاصد والمنتجات السياحية لتكون أكثر شمولاً وملائمة لاحتياجات السياح .
- إعداد منظومة لتعزيز جودة المرافق والخدمات السياحية وتطبيقها في المقاصد السياحية في دول المنطقة.

- وضع خارطة طريق وتنفيذها لرفع كفاءة مؤسسات التدريب والتعليم السياحية بما يتناسب واحتياجات التدريب على المدى القصير والمدى الطويل والتي تستند إلى معايير الكفاءة المهنية المعتمدة.
- تشجيع الاستثمار في المقاصد السياحية بالدول المستقبلة للسياح الوافدين إليها.
- الترويج للمقاصد والمنتجات السياحية وعرض كل المقومات المتوفرة بين دول المنطقة فيما بينهم.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية استنتجنا أن للسياحة دور متزايد في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعكسه تزايد عدد السياح في العالم وكذا تزايد الإيرادات السياحية،لكن بلدان شمال إفريقيا ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح لاسيما من حيث توفرها على كل المقومات السياحية من (ثروات طبيعية، المواقع السياحية الثقافية والحضارية) إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال اقل بكثير مقارنة بإمكانياتها، حيث أن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيودا وعراقيل كثيرة؛منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية،ونقص الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة، والأهم من ذلك الافتقار إلى سياسة موجهة لتنمية السياحة وتسويقها.

نتائج البحث:

- التدفقات المالية طويلة المدى هي الأكثر استقرارا.
- اغلب التدفقات المالية الداخلة إلى دول شمال إفريقيا تأخذ شكل استثمارات أجنبية مباشرة.
- اغلب التدفقات المالية الخارجة من منطقة شمال إفريقيا تأخذ شكل التدفقات الرسمية.
- تأثر قطاع السياحة في مصر وتونس وليبيا بسبب انخفاض دخول التدفقات المالية على شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب خوف المستثمرين من الأوضاع الأمنية المتردية والتي أدت إلى انخفاض إيرادات السياحة.
- رغم استقرار الوضع بالجزائر إلا أن السياحة تأثرت بها نظرا لعدم اهتمام الدولة بالقطاع وربما لاعتمادها فقط على ريع البترول وعدم تنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومنها الإستراتيجية السياحية بشكل جدي وصارم وجعلها كقطاعات داعمة ومكملة لقطاع المحروقات.
- القطاع السياحي في منطقة شمال إفريقيا لم يلق الاهتمام اللازم والإستراتيجية الفعالة لتنميته وتوسيعه وجعله كقطاع اقتصادي هام ومدر للعملات الأجنبية وخلق فرص العمل.

إقتراحات و توصيات:

- الاهتمام بالقطاع السياحي يعزز نصيب دول الشمال الإفريقي من السياحة العالمية بالنسبة لمؤشراته المختلفة من حيث عدد السياح والإيرادات السياحية...الخ.
- وجوب الاحتراز والاهتمام الكبير لوضعية قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا لأنه عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة،وخاصة عملية الأمن والسلام وسيظل غياب السلام الشامل عائقا أمام تنمية قطاع.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] أحمد طلفاح ،التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، بدون سنة نشر، ص4.

[2] Bayoumi, Tamim, Joseph Gagnon, and Christian Saborowski (2014) Official Financial Flows, Capital Mobility, and Global Imbalances, Working Paper Series.

[3] جون هوسون، مارك هرندز، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، السعودية، ص ص 340،338.

[4] عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم العالي، الإسكندرية، 2010 ، ص 11

[5] نزيهة عبد مقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،ط1 ،2006،ص31

[6] جون هوسون، مارك هرندز، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص3

[7] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2007 ، ص36

[8] Guendouzi Brahim, Relations Économiques Internationales, Edition EI MAARIFA, Alger, 1998, p10.

[9] شيرين مصطفى صبحي ، الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، المحددات وأهم الانعكاسات على الدول المتلقية، ماجستير في الاقتصاد جامعة القاهرة 2003 /2004 ،ص9

[10] سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي ،دار الغرقد،دمشق،ط1،2005 ، ص76

[11] يونس احمد البطريق، في المالية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1986، ص1

[12] أحمد طلفاح ،التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، بدون سنة نشر، بتصرف.

[13] تصرفات القطيع: مثل قطيع الغنم أو البقر فان خروج احدها من الحظيرة يؤدي إلى خروج باقي الأفراد معه في نفس الوقت تقليدا له لا غير، وهذا كناية عن تتابع خروج المستثمرين من البلد مما يؤدي إلى نشوب الأزمة.

[14] اعتمادا على الموقع الالكتروني http://www.tursm.com/vb/t10685.html تاريخ الاطلاع:2019/02/12.

[15] حميد عبد النبي الطائي، إدارة الموارد البشرية في صناعة الضيافة، دار زهران ،الاردن2012، ص43.

[16] مصطفى كمال طلبة ،العالم العربي ومواجهة تحديات تغيّر المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، يناير 2010، ص 45.

[17] موسى فتحي عتلم ، الجغرافيا الاقتصادية، مطابع جامعة المنوفية،2016 ص 294.

[18] The World Tourism Organization (UNWTO), (2015). Tourism Highlights, p. 16

[19] Africa Institute of South Africa .(2009) . Africa at a glance, Facts and Figures, 2008-2009, p. 15

[20] The World Tourism Organization (UNWTO), (2011). Tourism Highlights, p. 04

[21] UNWTO. (2015). Tourism in Africa, A Tool for Development. p. 13

[22] موسى فتحي عتلم ، الجغرافيا الاقتصادية، مطابع جامعة المنوفية،مصر، 2016 ص 294.

[23] عز الدين الحسني ،إستراتيجية من أجل تنمية للسياحة الدائمة في الصحراء الكبرى، اليونسكو، العقد العالمي للتنمية الثقافية، 2000م، ص 6.

[24] UNWTO. (2015). Tourism in Africa, A Tool for Development. p.21.

[25] Africa Institute of South Africa .(2009) . Africa at a glance, Facts and Figures, 2008-2009, p. 15

[26] علي زيان بروجة، تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا ، مرجع سابق ،ص146

[27] Chang, Chia-Lin, Hui-Kuang Hsu, and Michael McAleer (2017) A Tourism Financial Conditions Index for Tourism Finance, Challenges, 8, 23.

[28] لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق، الاجتماع ال44 يومي 8 و9 ماي 2018 تقرير آني لاتجاهات السياحة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شرم الشيخ، مصر،ص1،ص3

[29] تقرير تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية 2015، إدارة الدراسات والبحوث السياحية، المنظمة العربية للسياحة، السعودية،جدة،2015

[30] تقرير الأنشطة والانجازات 2017 ،المنظمة العربية للسياحة،ص38،بتصرف من الباحثين